

FDI in the GCC

Lecturer : Muhammd Radi Ja`afar
Economic Studies Dept, Centre for Arab Gulf studies
University of Basrah

Abstract

Foreign direct investment is a source to compensate the shortfall in domestic savings and to increase the rates of GDP growth, the aim of FDI for host countries is to develop and utilization the economic resources in order to achieve higher rates of economic and social growth and raise the level of production and competitiveness of the national economy in a legislative framework reflects the economic policies laid down by the State in order to create an economic and social environment, and create conditions to provide a suitable environment helps to promote the national capital to establish new investment projects in the areas of production of goods and services as well as help expand the exploitation of unexploited production capacities and increasing opportunities to transfer and use of modern technology and create more employment opportunities for citizens in the development of human resources to contribute to increase rates of economic growth and social development. In the context of these facts the great importance of attracting FDI for the countries of the Gulf Cooperation Council, appear like other countries in the world which is foreign direct investment, a vital means and complementary to domestic investment, as FDI is no longer just about the movement of capital, but has become one of the necessary resources to move knowledge in the field of modern management, technology transfer and development, training and development of local technical personnel and create more job opportunities for citizens.

The GCC countries in the world entered the competition to attract FDI, but that the world had been preceded in this area, as the volume of FDI flowing into the GCC countries is low compared with countries of the world.

في دول مجلس التعاون الخليجي العربي

م. محمد راضي جعفر

مركز دراسات الخليج العربي / جامعة البصرة

المخلص :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية غير المستغلة وبشكل فعال من أجل تحقيق معدلات أكبر للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستوى الإنتاج والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في إطار تشريعي يعكس السياسات الاقتصادية التي ترسمها الدولة من أجل إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة وتهيئة الظروف لتوفر مناخ ملائم يساعد على تشجيع رؤوس الأموال الوطنية على إقامة مشروعات استثمارية جديدة في مجالات إنتاج السلع والخدمات وكذلك تساعد على التوسع في استغلال الطاقات الإنتاجية غير المستغلة وزيادة فرص نقل واستخدام التقنية الحديثة وإيجاد المزيد من فرص العمل بالنسبة للمواطنين في إطار تطوير الموارد البشرية للإسهام في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي . وفي إطار هذه المعطيات تظهر الأهمية الكبيرة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من دول العالم التي تعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الروافد الهامة والمكملة للاستثمار المحلي، كما إن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يعد يتعلق فقط بانتقال رأس المال بل أصبح أحد المصادر الضرورية لنقل المعرفة في مجال الإدارة الحديثة ونقل التقنية المتقدمة وتدريب وتطوير الكوادر الفنية المحلية وخلق المزيد من فرص العمل للمواطنين . وتعد دول مجلس التعاون الخليجي ضمن دول العالم التي دخلت مجال المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا إن دول العالم قد سبقته في هذا المجال ، إذ إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى دول مجلس التعاون الخليجي يعد منخفضاً مقارنة مع دول العالم .

المقدمـة :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم روافد رؤوس الأموال الدولية، نظرا للدور الحيوي الذي يشغله في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل، فضلا عن إدخال التقنية الحديثة . وان نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفعها إلى دول مجلس التعاون الخليجي يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد في دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثل بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية.

ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية بعده عاملاً مؤثراً في زيادة معدل النمو الاقتصادي ، ويؤلف عنصراً ديناميكياً فعالاً في الدخل القومي . ولهذا فإن حجمه وتوزيعه يبين اتجاه النمو الاقتصادي أو تقلصه وله علاقة بالتراكم الرأسمالي والمخزون والعمالة والدخل .

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في الدول المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظر لأهميته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة .

أهمية البحث :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، إذ إن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث تغييرا جذريا على واقع الاقتصاد المحلي نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل التي تساهم في تخفيض مستويات البطالة ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي ومواكبة العالم في ظل مفهوم العولمة.

مشكلة البحث :

تأتي مشكلة البحث من خلال ضالة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي بالرغم مما تمتلكه من بنية تحتية متطورة واحتياطي نفطي وغازي هائل على مستوى العالم .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها (هناك علاقة بين المناخ الاستثماري وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي).

هدف البحث :

يهدف البحث إلى الأتي:..

- ١- تعريف واستعراض مفهوم واشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
- ٢- معرفة منافع وتكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى دول مجلس التعاون الخليجي .
- ٣ - دراسة مدى ملائمة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية وتطورها في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر .

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها من اجل توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم^(١)

كما ذهب بعض الكتاب إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تكوين منشأة أعمال جديدة، أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى^(٢) أو بأنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيض، بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار^(٣)

يتضح من خلال تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يهدف إلى توظيف رؤوس أموال الدولة الأم في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي من أجل تحقيق الربح وتزويد الدول المضيفة بالخبرة والتكنولوجيا، وبالتالي زيادة صادرات الدول المضيفة .

ويحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عند امتلاك شخص أو شركة من دولة ما، أصولاً في دولة أخرى من أجل إدارة هذه الأصول. لذا فإن توافر القدرة على إدارة الأصول تمثل العنصر الأساسي المميز للاستثمار المباشر. ويحدد الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ملكية ١٠% أو أكثر من أسهم أو أرباح الشركة أو المشروع. لقد حدد كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تلك النسبة، كدليل على القدرة والسيطرة على أو التأثير على قرارات الشركة أو المشروع^(٤).

كما وصفت منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما، خاصة الاستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيراً فعالاً في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق^(٥).

١. امتلاك كامل لمؤسسة قائمة بنسبة ١٠٠% من رأسمالها الاجتماعي.

٢. المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على الأقل بنسبة ١٠%.

٣. الإقراض في الأجل الطويل (٥ سنوات فأكثر).

يتضح من خلال ذلك بلى الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتخذ عدة صور والتي قد تتمثل في صورة مشروعات مشتركة جديدة، أو إنشاء مشروعات جديدة تكون ملكيتها الكاملة للأجانب أو المشاركة في مشروعات محلية قائمة. وتعد نسبة الملكية التي قد تتراوح ما بين (١٠-١٠٠%) العنصر الأساسي للفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في محفظة الأوراق المالية (الاستثمار غير المباشر).

وتختلف آراء الاقتصاديين حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر فمنهم من يعارض تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة وبصفة خاصة

إلى الدول النامية. ويأتي هذا الاعتراض من الاعتقاد بأنه يمثل استغلالاً لمقومات الدول النامية المضيفة، والتي تتمثل في توافر عنصر العمل منخفض الأجر والمواد الخام الرخيصة. كذلك التأثير على القرار السياسي في الدول المضيفة بسبب القوة التفاوضية الكبيرة التي تحظى بها الشركات الأجنبية في الدول المضيفة والناعبة من علاقاتها القوية مع المنظمات العالمية، وما تمنحه الدول الأم (لتلك الشركات) من قروض ومساعدات ومنح للدول المضيفة^(٦). ومنهم من يؤيد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، نتيجة لاستفادة الدول المضيفة من التكنولوجيات المتقدمة^(٧) المصاحبة لتلك الاستثمارات والمهارات الإدارية ودورها في زيادة صادرات الدول المضيفة، وبما يؤثر إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي.

يعد الاتجاه الثاني هو السائد في الوقت الحاضر. لهذا تتسابق كافة الدول على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين العوامل الحاكمة لتلك الاستثمارات والتي تتراوح ما بين مزايا الموقع، وتهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية اللازمة لتهيئة البيئة التي تعمل فيها تلك الاستثمارات، بصفة خاصة في ظل سهولة دخول الشركات الأجنبية إلى أسواق الدول المضيفة فضلاً عن المعاملة الوطنية لتلك الشركات في تلك الدول^(٨). وفي هذا الإطار قامت العديد من الدول المضيفة بإجراء إصلاحات وتعديلات هيكلية في اقتصادياتها. كما قامت بتعديل بعض التشريعات المقيدة لتدفق تلك الاستثمارات، فضلاً عن الجهود الدولية في هذا المجال ومن أهمها جهود الأعضاء في منظمة التجارة العالمية نحو تحرير القيود التي تعوق حركة رؤوس الأموال فيما بين دول العالم تحت ظل اتفاقية تحرير إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة^(٩) أو ما يطلق عليها اصطلاحاً Trade Related Investment Measures

الاستثمار الأجنبي المباشر عند حدوثه قد يكون استثماراً بالمعنى الاقتصادي ، كما يمكن أن لا يكون^(١٠) مثلاً عند قيام شركة أمريكية بشراء مؤسسة قطرية قائمة فهنا نقول أن استثماراً أجنبياً مباشراً قد تم ، لكن في المقابل لا يوجد هناك خلق لرأس مال إنتاجي أي أنه لم يتم أي استثمار اقتصادي . في المقابل ل إذا نفس الشركة الأمريكية قامت بإنشاء فرع لها بقطر - بناء مصنع جديد وشراء تجهيزات جديدة -

نكون أمام استثمار أجنبي مباشر واستثمار اقتصادي في نفس الوقت ، ويتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي^(١١) :

- الأموال المنفقة من أجل تمويل إنشاء مؤسسة استثمارية جديدة أو توسيع المؤسسة الموجودة، مسبقا في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي .
 - الأموال المنفقة من أجل تمويل شراء كلي أو جزئي لمؤسسة استثمارية موجودة أصلا في البلد المضيف ، عن طريق الشراء المباشر أو عن طريق شراء أسهم.
 - القروض على المدى الطويل بين الشركات المتعددة الجنسيات .
- ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال الآتية:

- ١- الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة.
- ٢- استثمار غير مباشر: وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع^(١٢).
- ٣- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية^(١٣):

يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية الموجودة في الدول النامية، وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى ، ويشجع هذا النوع من الاستثمار زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الاستهلاكية اللازمة للعملية الإنتاجية . ويبحث هذا النوع من الاستثمارات عن تحقيق الأرباح بشكل مستمر.

٤- الاستثمار الباحث عن الأسواق^(١٤):

اتجه هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الصناعات التحويلية بالنسبة للدول النامية أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، نتيجة لأسباب عدة من أهمها ، تكلفة النقل في الدول المضيفة الذي يجعل الاستثمار الأجنبي فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ويساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، فضلا عن دوره البارز في مجال الإنتاج والاستهلاك، نتيجة لزيادة صادرات الدول المضيفة وزيادة وارداتها من السلع الرأسمالية الواردة إليها من الدول المتقدمة المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحمل في طياته التكنولوجيا الحديثة .

٥- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يهدف هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحقيق الربح السريع م ن خلال توفر الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة ، وهذا ما تفتقر إليه البلدان النامية وإن امتلكت هـ ذه البلدان الأيدي العاملة الماهرة فلا تشكل سوى نسبة ضئيلة مما تحتاجه هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ويؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى تنويع صادرات الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية ، فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج.

٦- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية^(١٥):

تقوم الشركة لإم بتوظيف رؤوس أموالها في مجال البحوث والتطوير سواء كان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر ذا أثر توسعي على التجارة من ناحية الإنتاج والاستهلاك. وأهم أشكال هذا النوع هي:

أ- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

تعد الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية، وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، وتتردد الدول كثيراً في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية وريادة احتكارات الشركات متعددة الجنسية لأسواقها، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية . إذ إن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى اتساع حجم المشروع وبالتالي إشباع حاجة السوق المحلي وإيجاد فائض للتصدير، وخلق فرص عمل جديدة.

ب - الاستثمار المشترك :

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية . وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:

أ- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.

ب- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

ج- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.

د- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجي وغيرها.

هـ- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.

وتعد هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي ، وينسب متفاوتة، تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب ، حيث تنص قوانين كثير من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن ٤٩% من رأس مال المشروع، وذلك تفادياً للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي. إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصادها المضيف ، وعادة يكون تحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمار المشترك متاحاً أكثر مما لو كان المشروع مملوكاً بالكامل للمستثمر الأجنبي، وما قد يثيره ذلك من شك وريبة ضد السيطرة الاقتصادية للمستثمر الأجنبي^(١٦).

ج- مشروعات أو عمليات التجميع^(١٧):

تأخذ هذه المشروعات شكلاً من أشكال اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً ، كما يقوم الطرف الأجنبي أيضاً بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة

بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصياغة وغيرها، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي، أو لا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع.

د- الاستثمار في المناطق الحرة^(١٨):

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى إنشاء المناطق الحرة من أجل تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الهدف تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر جعل المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات الأجنبية من خلال تسهيلات عدة تمنح للمشاريع الاستثمارية منها الحوافز والمزايا والإعفاءات الضريبية وغيرها.

المبحث الثاني: المناخ الاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي

يعرف المناخ الاستثماري على أنه مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استثماره إلى بلد دون آخر.. ويبدو أن المناخ الاستثماري لا يقتصر على العوامل الاقتصادية بل يتجاوزها إلى العوامل السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة السائدة في البلد المعني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للبلدان المضيفة.

ويمكن تقسيم مكونات المناخ الاستثماري إلى ما يلي^(١٩):-

١- العامل الاقتصادي :

يتمثل هذا العامل بالبنية التحتية والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، وآفاق تطوره، إذ إن البنية التحتية الأساسية كالطرق ووسائل الاتصال المتطورة والخدمات الصحية والتعليمية وشبكات الماء والكهرباء لا بد أن تلعب دوراً مهماً ومؤثراً ليس فقط في تحديد الحجم الاستثمارية المستقطبة بل وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما يتأثر المناخ الاستثماري بالإختلالات الاقتصادية في البلد المعني ، خاصة فيما يتعلق بـ (معدل التضخم، تقلبات سعر الصرف، مدى تطور الجهاز المصرفي، حجم السوق وإمكانات نموها المتوقعة، مدى توفر المواد الأولية والعمالة المحلية الماهرة وغير الماهرة).

٢- العامل السياسي:-

تعد العوامل السياسية واحدة من أهم العوامل في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة، فالمستثمرون يأخذون بنظر الاعتبار جميع المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل طبيعة النظام السياسي، احتمالات التأميم ومصادرة الملكيات الخاصة، مدى التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية، الاستقرار السياسي في البلد، قوة المعارضة وطبيعة التغييرات السياسية المحتملة، وغير ذلك من الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في البلد المعني.

٣- العامل القانوني^(٢٠):-

إن وجود الإطار القانوني يؤدي إلى إرساء الأسس التشريعية والقانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي عامة والحركة الاستثمارية خاصة، بشكل ينسجم مع أهداف التنمية والرخاء في شتى الميادين، والقطاعات الاقتصادية، كما انه لا بد أن تتميز القوانين بعدم التعقيد والتناقض خاصة فيما يخص الإجراءات أو التطبيقات العملية لتلك القوانين على ارض الواقع، كما لا بد أن يتسم الإطار القانوني بالتطور والمرونة التامة، بهدف جذب الاستثمارات، ويأخذ الظروف المستجدة والاحتياجات المتنامية للأفراد والمؤسسات الوطنية، فضلا عن الشفافية ووضوح الرؤية .

٤- الموقف الحكومي^(٢١) : يؤدي التكيف الحكومي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي

المباشر لكونه يقلص من عدم الاستقرار الاقتصادي ، السياسي، القانوني والإداري وبالتالي يقلص من درجة الخطر. ويتم قياس التكيف الحكومي بالمتغيرات التالية :

أ - الانفتاح الاقتصادي^(٢٢) : الانفتاح الاقتصادي هو حرية الأسواق ، أي إن هناك

تدخلًا ضعيفًا للدولة في الأسواق ، وأن نظام التصدير والاستيراد مفتوح ،لذا فإن زيادة الانفتاح الاقتصادي يساهم في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .

ب - النزاهة والشفافية القانونية والإدارية^(٢٣) : إن احترام القانون وحالة العدالة

ونوعية الوظيفة العمومية يؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر . إذ إن حالة العدالة والمستوى المنخفض للرشوة لها ارتباط إيجابي أكثر قوة مع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمتغيرات الأخرى نظرا لأن هذين المتغيرين لهما تأثير مباشر على عمليات الاستثمار، فالرشوة يشعر بها المستثمر الأجنبي بمجرد وصوله

إلى الميناء كما أن حالة العدالة تبين أن حقوق المستثمر الأجنبي محمية من طرف القانون .

٥- الأسواق^(٢٤) : إن ازدهار الأسواق ونموها بصورة مستمرة تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتم قياس مدى تكيف السوق بالمتغيرات التالية :

أ - التكيف الإجمالي للسوق: يقاس التكيف الإجمالي للسوق بالنتائج الوطني الخام PNB حسب الفرد(*)، وبالعدد الإجمالي للسكان. فالنتائج الوطني الخام حسب الفرد يدل على مستوى التطور الاقتصادي وإنتاجية الاقتصاد، أما العدد الإجمالي للسكان فيبين بعد السوق أي حجم السوق .

*يعد الناتج الداخلي الخام من المؤشرات الاقتصادية التي تهمل معطيات اقتصادية مهمة. فهو مثلا يحسب جميع القيم المضافة المنتجة داخل الوطن. إلا أنه ضمن هذه القيم الإجمالية هناك ما لا يدخل بشكل كلي في ثروة هذا الوطن. فالشركات الأجنبية العاملة داخل هذا الوطن تنتج قيمة مضافة تدخل في الحساب المذكور، إلا إن هناك قسما مهما منها يحول إلى الخارج. وهذه المسألة إن كانت غير ذات أهمية تذكر سابقا فإن الوضع اليوم، مع العولمة وحرية تحرك الرساميل، غير ذلك. ومن جهة أخرى فإن مداخيل الرساميل الوطنية المستثمرة في الخارج وكذا تحويلات المهاجرين لا تحتسب هنا. ولهذا استخدم الاقتصاديون مؤشرا آخر هو الناتج الوطني الخام (PNB). الذي يعرف كما يلي:

PIB (الناتج الداخلي الخام) = PNB (الناتج الوطني العام الخام) + مجموع المداخيل (التحويلات) المستحقة على الخارج - مجموع المداخيل (التحويلات) المستحقة للخارج.

المصدر: د. ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تقييمية، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد ٤١، ٢٠٠٩، www.ulum.nl

ومن خلال ذلك نستنتج بأن هناك ارتباطاً سلبياً بين الاستثمار الأجنبي والنتائج الوطني الخام، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقبل درجة ضعيفة للتطور الاقتصادي . أما فيما يخص العدد الإجمالي للسكان فهناك ارتباط إيجابي بين هذا المتغير والاستثمار الأجنبي المباشر ولكنه ارتباط ضعيف جداً مما يعني أن السوق الكبير له أثر إيجابي خفيف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. هذه النتيجة تفند ما تفترضه العديد من النظريات بأن بعد السوق له أثر قوي على الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن هذا لا يلغي أهمية حجم السوق بالنسبة للمستثمر الأجنبي .

ب- كثافة سكان الأرياف :

إن الكثافة السكانية في الأرياف تعني تطور الهياكل القاعدية لهذه المناطق ودمجها ضمن المناطق الحضرية، وبالتالي فإن ذلك يشجع على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

ج- سوق السلع والخدمات^(٢٥) :

يفضل المستثمر الأجنبي حرية التبادل على الحواجز التجارية، مما يعكس رغبته في استيراد العناصر الداخلة في الإنتاج وتصدير المنتجات بشكل سريع وفعال . إذ إن الارتباط الشديد بين التجارة والاستثمار الأجنبي، يؤدي إلى إعادة النظر في مفهوم تفضيل المستثمر الأجنبي للحواجز التجارية، بمعنى أن الأجانب يستفيدون من الأنظمة المحلية لإحلال المنتجات المستوردة. كما إن ارتفاع الضرائب على المستثمر الأجنبي تؤثر على أعماله الاستثمارية كافة وتقلل من نسبة أرباحه التي يسعى من أجلها . ومن المعروف إن الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية في البلدان النامية تأتي من الضرائب التجارية التي يكون لها الأثر الشديد على مشاريع المستثمر الأجنبي المرتبطة بالواردات والصادرات .

٦ - سوق رأس المال^(٢٦) :

تعمل القروض الممنوحة من المصارف على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي. لذا فإن المستثمرين الأجانب يرون بأن القروض والأنظمة البنكية غير ملائمة في البلدان المضيفة للاستثمار، فيلجأون إلى الحصول على القروض من بلدانهم الأم .

٧ - التعليم (٢٧):

تعني النسبة المرتفعة من التعليم في البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي إلى وجود أيدٍ عاملة متعلمة، تشجع على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٨- الفائض أو العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات (٢٨)

يعطي هذا المؤشر دلالة على تحسن الأداء الاقتصادي من عدمه، فإذا كان هناك عجز في الموازنة العامة للدولة دل على عدم ملائمة المناخ الاستثماري، وبالتالي يعد عامل طرد للاستثمارات الأجنبية، بينما وجود الفائض في ميزان المدفوعات خصوصاً في ميزان السلع والخدمات والميزان التجاري يدل على تحسن الأداء الاقتصادي، وبالتالي يشكل عامل جذب للاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح.

٩- دور أسواق الأسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل أسواق الأسهم المنظمة أحد المؤشرات الإيجابية للاقتصاد، إذ أن ارتفاع حركة نشاط التداول في السوق والنمو في عدد الشركات المدرجة والأسعار يعكس حركة النمو الاقتصادي والزيادة في النشاط الاستثماري، كما أن هذه الأسواق تعد منفذاً لامتصاص الفوائض المالية وإدخالها ضمن حركة النشاط الاقتصادي والاستثماري (٢٩). إن أسواق الأسهم النشطة، وفقاً للدراسات الحديثة تعد عنصراً فاعلاً في حركة التنمية الاقتصادية. فعند غياب أسواق الأسهم المنظمة كثيراً من المستثمرين سوف يترددون عن استثمار مدخراتهم وذلك بسبب عدم الرغبة في توجيه أموالهم إلى استثمارات غير سائلة، إذ أن الدول التي لديها أسواق أسهم منظمة قد حققت معدلات تنمية بنسب أعلى من تلك الدول التي ليس لديها مثل هذه الأسواق. فللدول التي يتوفر لديها أسواق أسهم منظمة ونظام مصرفي متطور تنمو اقتصادياتها بدرجة أعلى من الدول التي تفتقر إلى أسواق الأسهم فيها ونظام مصرفي غير متطور. إن لكل من أسواق الأسهم المنظمة والأنظمة المصرفية المتطورة دور في دفع حركة التنمية الاقتصادية. ومن أجل تفعيل دور أسواق الأسهم في حركة التنمية الاقتصادية، يتطلب الأمر دعم هذه الأسواق من خلال تبني سياسات اقتصادية تركز على توفير درجة أعلى من حرية العمل للقطاع الخاص وتخفيف القيود على دخول رؤوس الأموال الأجنبية (٣٣). وقد أشارت إحدى الدراسات الاقتصادية إلى أنه

معظم دول العالم قامت بالحد من القيود المفروضة على تدفق رؤوس الأموال من الخارج فلوتفع بذلك حجم النشاط في سوق الأسهم. ولم يحدث في أي من هذه الدول أي تراجع في حجم النشاط أو السيولة بعد فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية. وبالنظر إلى ارتفاع حجم النشاط في سوق الأسهم ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي، لذا فإن دخول الاستثمارات الأجنبية إلى سوق الأسهم يؤدي إلى النتيجة ذاتها^(٣٤)، وتجدر الإشارة إلى أن دخول الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق الأسهم يرفع من حدة التقلبات في هذه الأسواق لسنوات قليلة بعد إزالة الحواجز أمام

المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون

إن التغييرات الاقتصادية التي طرأت على العالم منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، ولاسيما الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية و التسارع التقني على نحو لم يسبق له مثيل، يجعل من غير الممكن إغفال دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل النشاط الاقتصادي فالיום تتجه معظم الدول النامية بما فيها الدول الخليجية للتنافس على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إن هذا يتحقق من خلال توفر المناخ الملائم له، ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و تعزيز التوجه نحو اقتصاد السوق ،الذي يتضح من خلال الآتي :

أولاً: منافع وتكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن إيجاز أهم المنافع التي يؤديها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الخليجية المضيفة، بما يلي:

- ١- إن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تقليل الضغط على المدخرات المحلية، من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية المختلفة بدلاً من الاعتماد على الاستثمارات المحلية التي تركز على هذه المدخرات، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كلفة رأس المال (سعر الفائدة) ومن ثم ارتفاع أسعار الأوراق المالية، نتيجة لوجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وأسعار الأوراق المالية، وبالتالي نمو نشاط السوق المالي^(٤٠)
- ٢- تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات النفط والبتروكيمياويات والمصارف في دول مجلس التعاون الخليجي ،لذا فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الائتمان المحلي^(٤١) .

- ٣- يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتمويل القطاع الصناعي، كالمفط والغاز أكثر من غيره من القطاعات الأخرى، نظراً لدوره الهام في عملية التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وتحقيق الربح السريع للمستثمر الأجنبي .
- ٤- يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتغطية فجوة الموارد المحلية، فضلاً عن آثاره الإيجابية في مجال الإنتاج والتوظيف من خلال نقل الخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة الممولة من قبل المستثمر الأجنبي^(٤٢)، إذ إن ذلك يزيد من عدد المشاريع الاستثمارية، وبالتالي زيادة فرص العمل في الدول الخليجية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٦- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة رأس المال المادي، من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من تغيير عملته الأجنبية إلى العملة المحلية، لغرض تسيير أعمال مشروعاته الاستثمارية في البلدان الخليجية المضيفة له^(٤٣).
- ٧- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة صادرات البلدان الخليجية المضيفة له
- ٨- يقوم بوظيفة تدريب القوى العاملة الوطنية، بما يتلاءم وطبيعة العمل في البلدان الخليجية المضيفة له^(٤٤).

- ٩- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات، عن طريق نقل رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، إلى البلدان الخليجية المضيفة له، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي، أفضل من اعتمادها على القروض الخارجية، لاسيما من حيث آثاره على ميزان المدفوعات، إذ أنه يدر عائداً، بدلاً من زيادة أعباء خدمة الدين، التي تمثل في الوقت الراهن عبئاً ثقيلاً علي ميزان المدفوعات، وقيداً شديداً على التنمية الاقتصادية في الدول المدينة^(٤٥) وبالرغم من تلك المزايا التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر سالف الذكر، إلا أنه يواجه العديد من التكاليف التي يمكن إيجازها بما يلي:

- ١- صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع إستراتيجية التنمية في الدول الخليجية المضيفة، من حيث أولويات الاستثمار، إذ إن الاستثمارات الأجنبية في الدول الخليجية المضيفة تتجه نحو القطاعات الهامشية، التي تدر ربحاً وبيعاً وسريعاً، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب، مثل النشاطات السياحية، والتجارية، والمصرفية، وما إليها، وقد تتجه نحو إنتاج نوع معين من المنتجات الأولية، توجه للتصدير إلى البلد الذي

انساب منه رأس المال، مما يؤدي إلى أن يصبح الاقتصاد المحلي مجرد مراكز أمامية للاقتصاد الأجنبي^(٤٦).

٢- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة، "مثل الصناعات الاستخراجية النفطية، والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتر وكيمياوية وصناعة الإسمنت والأسمدة، بدلاً من توطنها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة، بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر، في حين لا يوجد أدنى اه تمام بذلك في معظم الدول الخليجية المضيفة للاستثمار الأجنبي^(٤٧).

٣- يؤدي اختلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة ودولة خليجية مضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مساومة غير متكافئة بينهم، إذ إن المستثمر الأجنبي يمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول الخليجية المضيفة، مما ينتج عنه غبن في حقوق ومكاسب الدول الخليجية المضيفة، وقد يفرض المستثمر الأجنبي ثمناً باهظاً نظير ما يقدمه من معرفة تقنية، حقيقية كانت أو وهمية، وقد يلجأ إلى التلاعب بالأسعار، وذلك عن طريق رفع أسعار السلع والخدمات المستوردة من أحد فروع الشركة الأم في الخارج، وتخفيض أسعار السلع المصدرة إليها بأقل من قيمتها السائدة في السوق، كوسيلة مستترة لتضخيم الأرباح المتحققة لصالح الشركة الأم، وإخفائها عن الشركاء المحليين^(٤٨) وهذا ما يعرف بتزييف الصادرات والواردات^(٤٩).

٤- تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الأم إلى الميل في استيراد المواد والسلع والكفاءات البشرية وغيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج، بالرغم من وجودها في السوق المحلية الخليجية المضيفة لهذه الشركات، الأمر الذي يترتب عليه إهمال مصادر العرض المحلية لهذه السلع والعوامل، والإخفاق في تنمية المهارات الإدارية المحلية^(٥٠).

٥- يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية ، وهي في مركز تنافسي ضعيف، مما قد ينتج عنه كساد، أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة، أو الصغيرة الحجم.

٦- قد تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سلباً على موازين مدفوعات الدول الخليجية المضيفة، نتيجة لتحويل أرباحها بأكملها أو معظمها إلى الخارج ، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن إجمالي ما تدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية خلال المدة ١٩٧٨-١٩٩٠، هو ٦ مليارات دولار ، أسفرت عن أرباح وفوائد ورسوم تدفقت إلى الدول المتقدمة قدرها ١٣ مليار دولار^(٥١) مما يعني ذلك تدهور الحساب الجاري والرأسمالي لميزان المدفوعات، خصوصاً في حالة مغالاة المستثمر الأجنبي في تكلفة واردات المشروع من السلع الرأسمالية، التي غالباً ما يكون مصدرها الشركة أو الدولة الأم.

٧- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تدهور أسعار الموجودات المالية (الأسهم والسندات)^(٥٢)

ثانياً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي :

تشير نتائج المسح التي قامت بها بعض الدول العربية الخليجية ضمن مشروع الاسكوا حول إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن التوزيع القطاعي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف من دولة إلى أخرى، إذ اتضح في دولة البحرين ب أن قطاع الخدمات المالية استحوذ على أعلى نصيب من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، في حين إن قطاع النفط والغاز في سلطنة عُمان احتل المركز الأول في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم يليه قطاع الصناعة. أما في المملكة العربية السعودية فتصدر قطاع الصناعة والطاقة قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، ثم يليه قطاع العقار وأنشطة الأعمال. أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد توصل المسح إلى أن قطاع الصناعات التحويلية والماء والكهرباء جاءت في المرتبة الأولى يليها قطاع التجارة ثم التعدين والطاقة^(٥٣).

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الإنشاءات انتعش في معظم دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر ،من خلال تنفيذ

مشاريع عدة في مجال البناء والتشييد. كما أن تحرير قطاع الاتصالات عن طريق تنفيذ برامج الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كان بيني أو أجنبي إذ برزت شركات غير وطنية إقليمية قامت بتنفيذ استثمارات ضخمة في مجال الاتصالات.^(٥٤)

يتضح من خلال بيانات جدول (1) بان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون الخليجي متذبذب من سنة إلى أخرى ، ففي دولة البحرين بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ١٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٨ ، إلا انه انخفض ليصل إلى ٨٠ مليون دولار عام ٢٠٠١ ثم ارتفع إلى ٢,٩١٥ مليون دولار عام ٢٠٠٦ ، بعدها انخفض إلى ١,٧٩٤ مليون دولار عام ٢٠٠٨ ، أما في دولة قطر فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ٣٤٧ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلا انه انخفض إلى ٢٩٦ مليون دولار عام ٢٠٠١ ثم اخذ بالتزايد المستمر حتى وصل إلى ٦٧٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨ ، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٥٨ مليون دولار عام ١٩٩٨ ثم اخذ بالزيادة المستمرة حتى وصل إلى ١٤,١٨٧ مليون دولار عام ٢٠٠٧ ، إلا انه انخفض بعد ذلك ليصل إلى ١٣,٧٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨ ، أما في المملكة العربية السعودية فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ٩٤ مليون دولار عام ١٩٩٨ ثم ارتفع إلى ٥٠٤ مليون دولار عام ٢٠٠١ إلا انه انخفض إلى ٤٥٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ثم اخذ بالزيادة المستمرة حتى وصل إلى ٣٨,٢٢٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨ ، وفي سلطنة عمان بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ١٠١ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلا انه انخفض ليصل إلى ٥ مليون دولار عام ٢٠٠١ ثم ارتفع إلى ١٢٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ، انخفض إلى ١١١ مليون دولار عام ٢٠٠٤ ، ارتفع بعد ذلك ليصل إلى ٣,١٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٧ ، عاود الانخفاض ليصل إلى ٢,٩٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٨ ، وفي دولة الكويت بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ٥٩ مليون دولار عام ١٩٩٨ ثم انخفض إلى ٤ مليون دولار عام ٢٠٠٢ إلا انه ارتفع إلى ٢٣٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، ثم اخذ بالانخفاض التدريجي حتى وصل إلى ٥٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨ ، وبهذا فان المملكة العربية السعودية احتلت المركز الأول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ ٣٨,٢٢٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨ ، تليها الإمارات العربية المتحدة بـ ١٣٧٠٠ مليون دولار ثم دولة قطر بـ ٦٧٠٠ مليون دولار ثم سلطنة عمان بـ ٢,٩٢٨ مليون دولار ثم

دولة البحرين ب ١,٧٩٤ مليون دولار وأخيراً دولة الكويت ب ٥٦ مليون دولار للعام نفسه. وبالرغم من ذلك إلا إن دول مجلس التعاون الخليجي تعد من الدول المنخفضة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بدول العالم إذ بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاستثمار العالمي ٠.٢% عام ٢٠٠٣^(٥٥) نتيجة لعدة أسباب من أهمها صغر حجم أسواق الأوراق المالية وعدم استقرار المناخ السياسي، فضلاً عن ممارسة نشاط الخصخصة في دول المجلس^(٥٦) والجدول (2) يعزز انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي، إذ إن إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء بلغ 66,247 مليون دولار عام ٢٠٠٨، و121,418 مليون دولار لدول أمريكا اللاتينية للعام نفسه، في حين إن إجمالي حجم الاستثمار الوارد إلى دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بلغ 63,400 مليون دولار للعام ذاته .

جدول (1)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي
للمدة (2008-1998) (مليون دولار)

ت	الدولة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
1	البحرين	180	454	364	80	217	517	865	1,049	2,915	1,756	1,794
2	قطر	347	113	252	296	624	625	1,199	2,500	3,500	4,700	6,700
3	الإمارات	258	-985	-506	1,184	1,314	4,256	10,004	10,900	12,806	14,187	13,700
4	السعودية	94	123	183	504	453	778	1,942	12,097	18,293	24,318	38,223
5	عمان	101	39	83	5	122	26	111	1,538	1,688	3,125	2,928
6	الكويت	59	72	16	-175	4	-68	24	234	122	123	56

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (أعداد متفرقة)، <http://www.iaigc.org>
• الأرقام السالبة الواردة في الجدول أعلاه تشير إلى أن التدفقات الخارجة أكبر من الداخلة

جدول (2)
إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي
ودول مختارة للمدة (2008-1998)

ت	الدولة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
1	دول أفريقيا جنوب الصحراء	7,007	9,100	6,722	15,096	12,894	16,995	17,196	28,292	37,445	46,820	66,247
2	دول أمريكا اللاتينية	69,244	85,814	78,015	70,616	53,852	41,757	64,174	70,049	69,014	105,996	121,418
3	مجلس التعاون الخليجي	22,310	28,793	391	1,894	2,734	6,134	14,145	28,318	39,324	48,209	63,400

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (أعداد متفرقة)، <http://www.iaigc.org>

ومن خلال دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والتي تعبر هذه النسب عن مدى أهمية الاستثمار في الاقتصاد المحلي والدور الذي يلعبه في النمو الاقتصادي وبالتالي مدى الأثر الإيجابي الذي يحققه لاقتصاد البلد المضيف لهذا الاستثمار ، فنجد أن الكويت سجلت نسب ضئيلة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة (١٩٩٨-٢٠٠٨) مقارنة بغيرها من دول المجلس، وإن دلت هذه النتائج على شيء فإنها تدل على الانخفاض الكمي والنوعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت ، كذلك يدل على عدم توفر المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية والذي ينعكس في افتقار قانون الاستثمار فيها لكثير من النواقص، ولاستفحال البيروقراطية والروتين ولوجود الكثير من المعوقات القانونية والإدارية . وهذا سينعكس سلباً على قدرة الاقتصاد الكويتي على المنافسة وبالتالي سيؤثر سلباً على اندماجه في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تتنافس فيه الدول لتحقيق هذا الاندماج والاستفادة منه قدر المستطاع ، كما هو موضح في جدول (3)

جدول (3)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربي
للمدة (2008-1998)

%

ت	الدولة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
1	البحرين	2.88	6.81	4.53	1.01	2.56	5.30	7.70	7.79	18.42	8.93	7.96
2	قطر	3.39	0.91	1.42	1.68	3.22	2.66	3.78	5.89	6.17	7.36	7.42
3	الإمارات	0.53	1.79-	0.72-	1.70	1.75	4.81	9.41	8.16	7.77	7.41	4.96
4	السعودية	0.06	0.08	0.10	0.28	0.24	0.36	0.78	3.83	5.19	6.45	8.06
5	عمان	0.72	0.25	0.42	0.03	0.60	0.12	0.45	4.97	4.72	7.74	5.57
6	الكويت	0.23	0.24	0.04	0.50-	0.01	0.14-	0.04	0.29	0.12	0.11	0.04

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (أعداد متفرقة)، <http://www.iaigc.org>

كما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت في دولة الكويت ٠,٥٣ عام ٢٠٠٧، وهي ادني نسبة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، في حين نجد هذه النسبة قد بلغت في دولة البحرين ٤٠.١٣ للعام نفسه وهي اعلي نسبة في دول مجلس التعاون الخليجي ، كما هو موضح في جدول (4)

جدول (4)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت في دول مجلس التعاون الخليجي العربي للمدة (2008-1998)

%

ت	الدولة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
1	البحرين	13.01	51.70	36.66	8.12	13.62	26.57	31.78	33.89	74.40	40.13	
2	قطر	10.95	4.98	7.28	7.21	11.10	8.78	12.54	17.54	19.25	24.20	
3	الإمارات	1.81	6.71-	3.24-	7.22	7.73	21.38	45.22	42.68	38.87	37.16	
4	السعودية	0.31	0.39	0.56	1.50	1.33	1.97	4.66	23.17	30.46	24.20	
5	عمان	3.00	1.69	3.52	0.21	4.75	0.77	2.18	27.77	25.50	36.43	
6	الكويت	1.24	1.69	0.41	3.67-	0.06	0.89-	0.27	1.71	0.79	0.53	

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (أعداد متفرقة)، <http://www.iaigc.org>

إن هذه النسب تدل على أنه من الناحية المالية استطاع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم مساهمة كبيرة في الاستثمار المحلي وتكوين رأس المال الثابت وبالتالي أصبح يلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي . ويمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً ايجابياً على الجانب المالي الاستثماري وهو أحد الأهداف التي ترمي إليها دول مجلس التعاون من جذب هذا الاستثمار الأجنبي .

الاستنتاجات والتوصيات .:

أولا الاستنتاجات:

توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

- ١- للاستثمارات الأجنبية المباشرة دورٌ فعالٌ في تنمية اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.
- ٢- هناك أشكال عدة للاستثمار الأجنبي المباشر ،كالاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر،الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية ،الاستثمار الباحث عن الكفاءة والأداء،الاستثمار الباحث عن الأسواق،الاستثمار في المناطق الحرة وغيرها.
- ٣- إن إجراء تعديلات على مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لتحقيق تفاعل أكثر ملائمة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية من شأنه أن يؤدي إلى استقطاب أكبر للاستثمارات الأجنبية.
- ٤- للاستثمار الأجنبي المباشر دور في تغطية فجوة الموارد المحلية، فضلا عن آثاره الايجابية في مجال الإنتاج والتوظيف من خلال نقل الخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة،كما إن له آثار سلبية،إذ إن اختلال التوازن الكامل في علاقات القوى بين الشركات الدولية العملاقة والدول الخليجية المضيفة للاستثمار، لا يسمح بقيام مساومة متكافئة بينها لذا فان قوة الشركات متعددة الجنسيات تتجاوز من ناحية الإمكانيات المالية والتفوق التكنولوجي والمعلومات المتاحة على قوة الدول الخليجية المضيفة للاستثمار الأجنبي .
- ٥- بالرغم مما متوفر من بنية تحتية حديثة لدى دول مجلس التعاون الخليجي وامتلاكها ثروة نفطية وغازية هائلة على مستوى العالم،إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إليها منخفض جدا مقارنة مع دول العالم،لأسباب عدة كان من أهمها نشاط الخصخصة وعدم ملائمة الأسواق.

ثانيا التوصيات :

- ١- ضرورة وجود سياسة ائتمانية واضحة ومعلنة في دول مجلس التعاون الخليجي لنفعل دور المصارف والمؤسسات المالية في توفير التمويل للمشروعات الاستثمارية من خلال القروض المتوسطة وطويلة الأجل وكذلك التسهيلات الائتمانية المصرفية لتوفير رأس المال العامل لتلك المشروعات .
- ٢- أهمية إنشاء هيئة لسوق المال الخليجي وتفعيل دور بورصة الأوراق المالية باعتبارها أداة هامة للاستثمار خاصة من خلال سوق الإصدار للمشروعات الجديدة وكذلك توفير القروض طويلة الأجل من الجمهور من خلال إصدار السندات .
- ٣- ضرورة وضع أنظمة للمعلومات لكافة القطاعات الاقتصادية الخليجية و توفر الإحصاءات الدورية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسكاني لتسهيل إجراء الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والعمالية من قبل المستثمرين لمعرفة طبيعة السوق وأنماط الاستهلاك وما يتوفر من الموارد الاقتصادية المختلفة القابلة للاستغلال وحجم القوى العاملة وتركيبها وطبيعتها .
- ٤- أهمية تفعيل دور هيئة تشجيع الاستثمار وتوفير الإمكانات المادية والصلاحيات في دول مجلس التعاون الخليجي التي تساعد على القيام بمهامها.
- ٥- أهمية وضرورة وضع خارطة استثمارية شاملة بالموارد الاقتصادية القابلة للاستغلال ومواقعها وطبيعة المشروعات الممكن إقامتها عليها مع وجود خطط تنموية بنوع الاحتياطات والمشروعات التي تحتاج الدول الخليجية لإقامتها على المدى المتوسط والطويل في قطاعات البنية التحتية ومجالات إنتاج السلع والخدمات وفتح المجال للاستثمار في نشاط استكشاف المعادن والخامات الأخرى غير النفطية واستخراجها وإقامة المشروعات لتحويلها إلى منتجات مصنوعة.
- ٦- تحسين المناخ الاستثماري الخليجي لابد أن يتضمن تغيير جوهري في قوانين الاستثمار الأجنبي وقوانين الشركات التجارية، توجيه الجهات الرقابية الفاعلة، توفير الحماية للمستثمرين، تطبيق المعايير الدولي وتطويع تركيبة أسواق الأوراق المالية.
- ٧- تفعيل دور الإعلان والترويج في مجال التعريف بالدولة الخليجية المضيفة المستقبلية للاستثمار الاجنبي.

الهوامش حسب ورودها في البحث :

١- د.سرمد كوكب الجميل ،الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية ،عمان ،الأردن ،الطبعة الأولى ،٢٠٠٠ ،ص١٦٦

٢- جون هدرسون، مارك هرندر،العلاقات الاقتصادية الدولية، تعريب طه منصور، دار المريخ الرياض ص ٦٩٩ .

٣ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية، ١٩٩٧، ص ١٧٧ .

٤- Kenworthy، “Foreign Direct Investment in Egypt: Problems and prospects”, Development Economic Policy Reform Analysis Project, Cairo, May,1997,p103.

٥- د. عماري جمعي، العولمة المالية وآثارها على الدول النامية ، مجلة علوم إنسانية،السنة الرابعة ،العدد ٣٣ ،٢٠٠٧، www.ulum.nl

٦- د . كريم نعمة أنوري، دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية،مجلة علوم إنسانية،العدد ٨ ،٢٠٠٤، www.ulum.nl

٧- تقاس التكنولوجيا بعدة مؤشرات مثل نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة البراءات الخاصة بالاختراعات إلى الصادرات، أنظر في ذلك: - Padoan , Technology Accumulation and Diffusion, Is There A Regional Dimension, Policy Research Working Paper, WB, April, 1997, p7.

٨- Julius, “ International Direct Investment: Strengthening The Policy Regime,Washington,1999,p14.

٩- د. سرمد كوكب الجميل ، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر .تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة ، مجلة علوم إنسانية، العدد ١٨ ، السنة الثانية،٢٠٠٥ ، www.uluminsania.net ،

١٠- د.فيصل محمود الشواورد، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ،الأسس النظرية والعملية ،عمان ،الأردن، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى،٢٠٠٨،ص٣٣

- ١١- د. عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ٢٤٧
- ١٢- د. سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية مصدر سابق، ص ١٤٥.
- ١٣- د. فيصل محمود الشواورد، مصدر سابق ص ٣٥
- ١٤- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، إصدارات متفرقة للأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨
- ١٥- كامل أبو صقر، العولمة التجارية والإدارية والقانونية، رؤية إسلامية جديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ٣٦٠
- ١٦- د. إبراهيم سلمة، الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية "تجربة سابك" بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، الرياض، ٢٠٠٨، ص ٢٧.
- ١٧- د. حسن خربوش، و د. عبد المعطي رضا، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٩، ص ١٨٨
- ١٨- د. معتصم سليمان، العلاقة المتبادلة بين القطاع الخاص والتكامل الاقتصادي العربي، منظمة العمل العربية، الرباط، المغرب، ٢٠٠٨، ص ٤١
- ١٩- د. شقيري نوري موسى وأسامة عزمي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، عمان الأردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٢٤-٢٦
- ٢٠- مصطفى النابلي، تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الطويلة الأمد في الدول العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر مؤسسة الفكر العربي، بيروت، كانون الأول، ٢٠٠٣، ص ١٣
- ٢١- ناجي حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد ٢٤، ٢٠٠٥، www.ulum.nl
- ٢٢- د. نوزاد عبد الرحمن إلهيتي، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد ٣٢، ٢٠٠٧، www.ulum.nl

- ٢٣- د. حربي محمد موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، ٢٠٠٧، ص ١٠
- ٢٤- د. ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تقييمية، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد ٤١، ٢٠٠٩، www.ulum.nl
- ٢٥ - د. فلاح خلف علي الربيعي، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثانية، العدد ٢٣، ٢٠٠٥، www.ulum.nl
- ٢٦ - د. حربي محمد موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية، مصدر سابق، ص ١٢
- ٢٧ - د. عمرو هشام محمد العمري، التنمية البشرية والتطورات الديمغرافية في بلدان الاسكوا، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة: العدد ٤٠: شتاء ٢٠٠٩، www.ulum.nl
- ٢٨ - د. شقيري نوري موسى وأسامة عزمي، مصدر سابق، ص ٢٦
- ٢٩ - صندوق النقد العربي، "مساهمة صندوق النقد العربي في تطوير الأسواق المالية العربية"، أبو ظبي، يونيو ٢٠٠٣، ص ص ١٣
- ٣٠ - مركز الخليج للدراسات، التقرير الاقتصادي الخليجي، مركز الخليج للدراسات، ٢٠٠٧، ص ٤، ص ٨
- ٣١ - د. شريط عابد، التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد ٣٠، ٢٠٠٦، www.ulum.nl
- ٣٢ - يحيى حمود حسن، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دمج اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بالاقتصاد العالمي، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة علوم اقتصادية، المجلد ٥، العدد ١٨، ٢٠٠٦، ص ص ٨٣-٨٤
- ٣٣ - د. منصور الزين، دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة علوم إنسانية، السنة الخامسة، العدد ٤٣، ٢٠٠٧، www.ulum.nl

٣٤- د.قلش عبد الله، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد ٣٢، ٢٠٠٧. www.ulum.nl

35 - UNCTAD, World Investment Report, 2008 Annex Table B.1

٣٦- مصطفى النابلي، تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الطويلة الأمد في الدول العربية، مصدر سابق، ص ١٨

٣٧- محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المصارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص ١٤١

٣٨- حسين عبد المطلب الاسرج، آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي [المباشر إلى الدول العربية]، بحث مقدم إلى جامعة الزقازيق، مصر، ص ص ٢٠-٢٢ <http://www.gdnet.org>

٣٩- أسار فخري عبد اللطيف، العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد ٢٦، ٢٠٠٦، www.ulum.nl

٤٠- عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ١٤٥

٤١- د.علي احمد بلبل ومحمد مصطفى عمران، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، النظم المالي والنمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية، أوراق صيدوق النقد العربي، العدد ٦، أبو ضبي، ٢٠٠٣، ص ٢٢

٤٢- امجد صباح عبد العالي، أساليب نقل التكنولوجيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة تقويمية، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العدد ١١، ٢٠٠٥، ص ٨٣

٤٣- هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص ٥٣-٥٥

٤٤- د.عباس جبار الشرع، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ح ركة التصنيع العربي، دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة علوم اقتصادية، المجلد ٥، العدد ١٧، ٢٠٠٦، ص ٤٩

- ٤٥- باسل البستاني ، الاقتصاد السياسي للفقير ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك، ١٩٩٩ ، ص.١٤
- ٤٦- د. فرج عزت، د. إيهاب نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٠، ص ٣٠.
- ٤٧- د. فرج عزت، د. إيهاب نديم ، مصدر سابق ، ص ٣١.
- ٤٨- د. عبد الله السلامة، الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية، بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، الرياض، ٢٠٠٨، ص ١٧٩
- ٤٩- للمزيد انظر- محمد إبراهيم طه السقا، تزييف فواتير التجارة الخارجية ،مجلة الدراسات التجارية ، المجلد ٨ ، العدد ٤ ،كلية التجارة وإدارة الأعمال ،جامعة حلوان ،مصر، ١٩٩٤
- ٥٠- د.زياد رمضان ،مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ،دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن ،ص٣٦
- ٥١- د. فرج عزت، د. إيهاب، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،مصدر سابق، ص ٢٩
- ٥٢- هيل عجمي جميل ،مصدر سابق ،ص٣٦
- ٥٣- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، ٢٠٠٧.
- ٥٤- د.نوزاد عبد الرحمن إلهيتي ،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي .الوضع القائم والتحديات المستقبلية ، مجلة علوم إنسانية ،السنة الرابعة،العدد ٣٠ ، ٢٠٠٦، www.ulum.nl
- ٥٥- يحيى حمود حسن ،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دمج اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بالاقتصاد العالمي مصدر سابق،ص ٨٠
- ٥٦- المصدر نفسه ،ص ٨١

